Women's Participation in the Digital Economy Universally and Locally: Reality and Challenges

Dr. Mada Shuraiki*
Rama Ali **

(Received 3 / 5 / 2023. Accepted 26 / 6 / 2023)

□ ABSTRACT □

The study aimed to identify the reality of women's participation in the digital economy and determine the extent of the compatibility between women's education and the requirements of the new digital economy, and the challenges that face their effective participation. The current study relied on the analytical descriptive approach.

The study found a series of results, the most important of which are: widening of the digital gender gap in the digital economy through the low participation rate of women in technological jobs. In addition, women continue to perform traditional jobs that they have always worked at, such as administrative work, marketing, e-commerce, and education. Arab countries, including Syria, also suffer from a widening digital gap, with female graduates excelling in scientific disciplines related to the development of the digital economy, in exchange for low participation in the digital labor market.

In light of the results, the study made several recommendations: the importance of creating an infrastructure to improve women's digital skills, taking into account the low levels of formal education in poor countries, and developing women's skills in businesses that are less exposed to the risks of automation.

Key Words: Digital Economy, Women Empowerment, Digital Transformation, Digital Transformation in Syria, E-Commerce, Digitalization.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Assistant Professor, Department of Sociology, faculty of Arts and Humanities, Tishreen University.**
****Postgraduate student, Department of Sociology, faculty of Arts and Humanities, Tishreen University**

مشاركة النساء في الاقتصاد الرقمي عالميّاً ومحلياً: الواقع والتحديات

د. مدى شريقي*

راما علي**

(تاريخ الإيداع 3 / 5 / 2023. قبل للنشر في 26 / 6 / 2023)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث إلى التعرّف على واقع مشاركة النساء في الاقتصاد الرقمي ومدى توافق تعليم النساء مع متطلبات الاقتصاد الرقمي الجديد، والتحديات التي تعترض طريق مشاركتهن الفعالة. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها اتساع الفجوة الرقمية بين الجنسين في الاقتصاد الرقمي من خلال نسبة المشاركة المتواضعة للنساء ضمن الوظائف التكنولوجية، هذا بالإضافة إلى استمرار النساء بأداء الأعمال التقليدية التي طالما عملن بها مثل الأعمال الإدارية والتسويق والتجارة الإلكترونية والتعليم. أيضاً تعاني الدول العربية ومنها سورية من اتساع الفجوة الرقمية من خلال تفوق الإناث الخريجات من التخصصات العلمية المرتبطة بتطوير الاقتصاد الرقمي مقابل مشاركة منخفضة في سوق العمل الرقمي. فضلًا عن ذلك تعاني النساء من الأمية الرقمية بالإضافة إلى معاناتهن من الأمية وهذا يضاعف معاناة النساء بالإضافة إلى الفقر والعادات والتقاليد التي تمنع النساء في بعض الدول من الوصول بحرية إلى شبكة الانترنت. وقدّمت الدراسة عدة توصيات منها :ضرورة العمل على إنشاء بنية تحتية لتحسين المهارات الرقمية للمرأة مع مراعاة المستويات المنخفضة للتعليم الرسمي في البلدان الفقيرة، بالإضافة إلى صقل وتطوير مهارات النساء في الأعمال الأقل تعرضاً لمخاطر الأتمتة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي – تمكين المرأة – توظيف النساء – التحول الرقمي في سورية – التجارة الالكترونية – الرقمنة.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

*أستاذ مساعد-قسم علم الاجتماع-كلية الآداب-جامعة تشرين-اللاذقية-سورية.

**طالبة دراسات عليا (دكتوراه)-قسم علم الاجتماع-كلية الآداب-جامعة تشرين-اللاذقية-سورية.

مقدمة:

تمكنت الثورة التكنولوجية من إحداث تغييرات جذرية في حياة البشر التي شهدت انتقالا من الاتصال والتواصل التقليدي إلى سيطرة الاتصال والتواصل الإلكتروني، ومن التعليم في صفوف تقليدية إلى التعليم الإلكتروني، بل ووصولاً إلى تحويل الأموال والحصول عليها بشكل رقمي .وفي كل يوم تقدّم لنا التكنولوجيا أجهزة جديدة تمكّننا من القيام بأشياء متنوعة مثل التسوق كشراء الملابس، وتوصيل الطعام والأثاث ومشاهدة أفلام السينما فور صدورها. هكذا غيّرت التكنولوجيا طريقة ترفيهنا عن أنفسنا، والتعرف على بعضنا البعض، واستهلاك جميع الأشياء التي نستخدمها.

يشهد العالم سباقاً نحو التحول الرقمي والانخراط ضمن الاقتصاد الرقمي الذي بات مصدراً مهماً لنمو الاقتصاد في العديد من دول العالم التي تمكنت من تحقيق أرباح كبيرة جراء الاستثمار بهذا القطاع، لا سيما أنّ هذا الاقتصاد يوفّر ملايين فرص العمل لمن يمتلك مهارات الرقمنة بعيداً عن التمييز على أساس الجنس أو العمر أو الدّين وعن الكثير من القيود التي كانت موجودة ضمن الوظائف التقليدية، هذا ناهيك عن المزايا التي يتمتع بها الاقتصاد الرقمي ومنها المرونة ووجود العديد من الوظائف التي يمكن أداؤها من المنزل، مما يوفر فرصة مهمة لمشاركة الفئات المهمشة في المجتمع في هذا الشكل من النشاط الاقتصادي، وتأتي النساء في مقدمة الفئات المتوقع مشاركتها وهذا ما سيركز عليه هذا البحث من خلال توضيح ماهية الاقتصاد الرقمي ومكوناته، لنرصد مكانة المرأة ضمن الاقتصاد الجديد وحجم مشاركتها والتحديات التي تواجهها، ونتناول واقع التحول الرقمي في سورية ودور المرأة السورية ضمن الاقتصاد الرقمي.

مشكلة البحث:

برزت الرقمنة في السنوات الأخيرة كمحرك اقتصادي رئيسي يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، وذلك من خلال القدرة على ابتكار طرق حديثة لممارسة الأعمال التجارية، إذ تعمل الرقمنة وتقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الالكتروني على تغيير طريقة عملنا على نحو غير مسبوق، من العمل الثابت إلى العمل المرن، هكذا غيّرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساعات وأماكن العمل وابتدعت نمطاً جديداً من العمل، مما أدى إلى ظهور مهن جديدة قائمة على الابتكار في مجال الرقمنة، الأمر الذي أسهم في نشوء العديد من منصات العمل الرقمية التي وفرت فرص العمل للملايين حول العالم كل بحسب العمل الذي يتقنه وبساعات عمل مرنة.

هذا وشكلت أزمة كوفيد 19 مرحلة مفصلية في التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي، وذلك عبر انتقال التعليم حول العالم إلى المنصات الالكترونية، وكذلك الأمر بالنسبة لكبرى الشركات العالمية التي حوّلت العديد من الوظائف فيها إلى رقمية، مستعينة بمصادر خارجية لأداء تلك الوظائف، وتشهد دول العالم خطوات متسارعة نحو الانتقال إلى الرقمنة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يوفره الاقتصاد الرقمي، إذ فتحت المنصات الرقمية أسواقًا جديدة ووسعت فرص العمل للنساء اللواتي افتقرن سابقًا الوصول إلى فرص العمل. وأشارت البيانات عن نمو المنصات الرقمية في دول مجموعة العشرين من 128 إلى 611 بين عامي 2010 و2020.[1]

يمتاز الاقتصاد الرقمي بتوفير فرصة مهمة لمشاركة الفئات المهمشة في المجتمع فيه، ملغياً بذلك العديد من الحواجز التي عادةً ما كانت تقف عائقاً بوجه مشاركة تلك الفئات، كمثل التمييز في سوق العمل على أساس جنساني أو وفق الدين أو الانتماء. وضمن هذا السياق تعدّ النساء في مقدمة تلك الفئات المتوقع أن تستفيد من الاقتصاد الرقمي من

خلال تعزيز مشاركتها في سوق العمل الرقمي وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وبناء على ما تقدّم، تكمن المشكلة التي يتناولها البحث فيما يلي:

في ظل المزايا التي يوفرها الاقتصاد الرقمي من مرونة في ساعات وأماكن العمل والحصول على دخل من المنزل، هل يسهم الاقتصاد الرقمي في تمكين النساء أم يزيد من تفاقم عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل؟

يسعى البحث إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات التي نجمل أبرز عناصرها فيما يأتي:

ما حجم مشاركة النساء عالمياً ومحليّاً في الاقتصاد الرقمي وفق ما هو متاح من معطيات عامة؟ وهل تتوافق مستويات التعليم ومهارات سوق العمل التي تمتلكها النساء مع متطلبات الاقتصاد الرقمي؟ وما هي التحديات التي تواجه عمل النساء في الاقتصاد الرقمي؟ وما هي مكانة النساء ضمن الاقتصاد الرقمي في سورية؟

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على قضية مهمة من قضايا التنمية وهي قضية العمل في الاقتصاد الرقمي الذي يعدّ أحد القطاعات الاقتصادية الناشئة التي تستحوذ حالياً على اهتمام الكثير من دول العالم، وخاصةً في ظل التغييرات والتحولات الاقتصادية العالمية ومنها أزمة كوفيد 19، وذلك للدّور المهم الذي أسهم به الاقتصاد الجديد في خلق الوظائف وتوليد الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي. وتشغل مشكلة تمكين المرأة في سوق العمل أهمية في العلوم الاجتماعية ومن هنا تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تسعى إلى تقديم صورة دقيقة عن واقع عمل النساء في الاقتصاد الرقمي، من خلال تشخيص مواطن القوة وجوانب الضعف واقتراح التوصيات التي من شأنها المساهمة في تلافي نقاط الضعف وتعزيز جوانب القوة بما ينعكس بشكل إيجابي على تعزيز مشاركة النساء السوريات في الاقتصاد الرقمي الذي من المتوقع الانتقال إليه في سورية بحلول عام 2030.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى التعرّف على واقع مشاركة النساء في الاقتصاد الرقمي، ومدى توافق تعليم النساء مع متطلبات الاقتصاد الرقمي الجديد، بالإضافة إلى التعرف على التحديات التي تواجه عمل النساء في الاقتصاد الرقمي، وكذلك التعرّف على واقع النساء ضمن الاقتصاد الرقمي في سورية.

النتائج والمناقشة:

أولاً: ماهية الاقتصاد الرقمي وخصائصه:

تتعدد وتتشابك تعريفات الاقتصاد الرقمي مع اقتصاد المعرفة ومع الرقمنة، وضمن هذا السياق عرّفت الإسكوا الاقتصاد الرقمي بأنّه " الاقتصاد المتمثل بالتحول من إنتاج السلع المادية إلى إنتاج الأفكار؛ ويعرّف أيضاً بالاقتصاد المبني على المعرفة أو الاقتصاد المشبوك أو الاقتصاد الجديد"[(2)]. كما يُعرَّف الاقتصاد الرقمي بأنّه نمط اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على استخدام شبكة الانترنت في مختلف المجالات الاقتصادية وبشكل خاص في التجارة الالكترونية، وذلك من خلال التركيز على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[(3)]. فيما عرّفت شبكة ديلويت الاقتصاد الرقمي بأنه نشاط اقتصادي يربط ملايين الناس والشركات والأجهزة والبيانات عبر شبكة الانترنت، ويعدّ الاتصال فائق السرعة هو الأساس لقيام الاقتصاد الرقمي.[(4)]

ونستطيع القول إنّ أساس الاقتصاد الرقمي هو الاتصال بشبكة الانترنت التي جعلت العالم قرية صغيرة، والتي أتاحت لعموم الناس الاشتراك وإنتاج أفكار وأعمال خاصة بهم، مهّد هذا الانتشار الكبير للإنترنت بين الناس الطريق لنشوء الاقتصاد الرقمي وخاصةً بعد تبنيه من قبل الحكومات في العديد من دول العالم.

هذا ويرتكز الاقتصاد الرقمي بشكل رئيس إلى العنصر البشري الذي يتمتع بأهمية كبيرة في هذا الاقتصاد من خلال قدرته على استخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها وتطوير التطبيقات الإلكترونية للمنافسة ضمن الاقتصاد الرقمي ولتحقيق العوائد الاقتصادية للمساهمة في نمو الاقتصاد المحلي.

كما يتسم الاقتصاد الرقمي بكونه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفد من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة الكبيرة بين المستخدمين لشبكة الانترنت. كما يتميز هذا الاقتصاد بالتحوّل من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية أو الإدارة من دون أوراق، أي التي تحولت إلى رقمية يتم تبادلها عبر الوسائط الالكترونية ويسهل معها تخزين الوثائق واسترجاعها بثوانٍ.(5)

ثانياً: واقع عمل النساء في الاقتصاد الرقمي:

1. لمحة على مستوى العالم

مع دخول الاقتصاد العالمي حالة من الإغلاق في عام 2020 إثر تفشي جائحة كورونا، اكتسبت المنصات الرقمية مكانة بارزة أساسية لتقديم الخدمات الرئيسية التي كانت تتم ضمن مؤسسات الاقتصاد التقليدي. وظهرت المنصات الرقمية لتؤدي دور الوسيط بين مقدمي الخدمات وأرباب العمل؛ وتمكنت تلك المنصات الرقمية من فتح أسواقٍ جديدة وإتاحة فرص عمل لتشمل النساء اللاتي افتقرن الوصول إلى العمل سابقًا (1). وبحسب مؤسسة التمويل الدولية، يمكن للمرأة أن تضيف أكثر من 300 مليار دولار إلى أسواق التجارة الإلكترونية وحدها في إفريقيا وجنوب شرق آسيا بين عامي 2025 و2030.(6)

يمنح النمو في الاقتصاد الرقمي ولا سيما في قطاع الخدمات الرقمية مجالاً مهماً للمرأة للحصول على فرصة عمل وتحسين معيشتها. وضمن هذا السياق، أثبتت المنصات الرقمية نجاعتها في تخفيف الحواجز التي كانت تحدّ من مشاركة المرأة في سوق العمل في السابق وذلك من خلال قدرة تلك المنصات على توفير فرص عمل تتسم بالمرونة سواء بالنسبة إلى عدد ساعات العمل التي يختارها الأشخاص كل بحسب الوقت المناسب له، أو على صعيد المرونة بالنسبة لمكان العمل، إذ أنّ الكثير من الوظائف تُنجز من المنزل وهذا يشكل عامل جذب مهم لمشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي.(7)

وتثير مسألة المرونة جدلاً بين الباحثين، فالبعض يرى أنَّ المرونة تسهم في منح النساء فرصاً للعمل ضمن الاقتصاد الرقمي، وتؤكد هذا الاتجاه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي ترى أنّ الاقتصاد الرقمي أسهم في تمكين النساء من خلال الجمع بين مسؤوليات الرعاية لأفراد أسرهنّ والعمل المأجور، وهذ من شأنه تعزيز تواجد النساء في الاقتصاد الجديد. هذا بالإضافة أنّ العديد من النساء العاملات في المنصات الرقمية تقبلن بالأجور المنخفضة مقابل ميزة المرونة التي توفرها تلك المنصات(8). ومن جهة أخرى هناك من يعتبر أنّ المرونة ليست بهذه الصورة المثالية، إذ تتسبب في الكثير من الأحيان بخسارة العمل أو عدم جودته. وضمن هذا السياق أكدّ بعض الدراسات على أنّ العاملات اللاتي يخترن ساعات عمل مرنة يتعرضن للعقاب بواسطة الخوارزمية للمنصات الرقمية وينتهي الأمر بخسارة عملاء في

المستقبل، ذلك أن العملاء يختارون من ينجز أعمالهم بأسرع وقت وأفضل جودة وهنا تغيب المرونة مقابل سرعة الإنجاز[7] . ومن الأمثلة على هذا النوع من العمل هو منصات توصيل الطعام أو نقل الركاب في سيارات خاصة، إذ تعدّ تلك المنصات مناسبة للذكور أكثر من الإناث، اللواتي قد يتعرضن للتحرش مما يتسبب في خسارة وظائفهن ضمن تلك المنصات.

هذا وقد أشار عدد من الدراسات إلى أنّ حضور النساء في المهن والأعمال ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات أقل من الرجال. ويشغل الرجال في أوروبا معظم وظائف أخصائيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة قدِّرت بنحو 84 في المئة عام 2015، فيما شغلت النساء النسبة المتبقية والمقدرة بنحو 16 في المئة. بينما سجلت نسبة النساء العاملات في أكبر تجمع لشركات التكنولوجيا الرقمية في وادي السيلكون عام 2016 حوالي 30 في المئة من مجموع القوى العاملة في شركة جوجل، ولم تمثل سوى نسبة 17 في المئة من إجمالي الوظائف التكنولوجية، وفي شركة تويتر لم تتجاوز حصتها سوى 10 في المئة، وفي شركة فيسبوك لم تشغل النساء سوى 31 في المئة من القوى العاملة في الشركة و15 في المئة من إجمالي الوظائف التكنولوجية، بينما بلغت حصتها من الوظائف غير التكنولوجية في كل من شركتي تويتر وفيسبوك 47 في المئة [9]. وضمن هذا السياق، تشير بيانات الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنّ معظم المشاركين في اقتصاد المنصات الرقمية هم من الرجال[10]، بينما سجلت النساء أغلبية المشاركين في منصة ETSY بنسبة بلغت 89 في المئة وهي من أشهر منصات التجارة الإلكترونية للسلع محلية الصنع، وفي بريطانيا يقدّر حجم العاملين في المنصات الرقمية من الذكور 69 في المئة والباقي تشغله النساء.[11]

يطرح الحضور المتدني للنساء في الاقتصاد الرقمي في الدول المتقدمة تساؤلات عن حجم الفجوة الرقمية بين الجنسين، هذا بالإضافة إلى انخفاض نسبة النساء في التخصصات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، في الوقت الذي يفترض فيه أن تتمتع تلك البلدان بالمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في مختلف مناحي الحياة، وهذا قد يرجع إلى طبيعة النظام الرأسمالي الذي يعدّ التعليم استثماراً وبالتالي فإنّ دراسة التخصصات المرتبطة بالتكنولوجيا تتصف بارتفاع تكلفتها، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام النساء لدراسة تلك التخصصات وهذا ما قد يفسر تدني نسبة حضور النساء في الوظائف التكنولوجية .

2. في الدول العربية وسورية

أما بالنسبة إلى التحول الرقمي في الدول العربية فهو في طور التشكل باستثناء الدول الخليجية التي استطاعت تحقيق التقدم على صعيد مؤشرات التحول الرقمي. ويوازي حجم حضور النساء في مجال المهن التكنولوجية في الدول العربية حجمَ حضورهن على المستوى العالمي والذي لا يتجاوز 24 في المئة، مع تسجيل النساء العربيات فارقاً مهماً وهو تفوق الإناث على الذكور بنسب الخريجين من التخصصات العلمية والهندسية والتكنولوجية والتي تتراوح بين 34 إلى 57 بالمائة، وهي نسب تفوق ما سجلته كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، غير أنّ الثغرة التي تعاني منها النساء هي تسجيل معدلات عالية بدراسة التخصصات العلمية المرتبط بالرقمنة ومعدلات متدنية بمشاركة الاناث في سوق العمل الرقمي. على سبيل المثال، وصلت نسبة الطالبات الجامعيات في الاختصاصات العلمية في دولة الإمارات إلى حوالي 70 في المئة وكذلك الأمر في كل من قطر والكويت، غير أن نسبة مشاركتهن في القوى العاملة في مجالات العلوم والبحوث لا تتجاوز 12 في المئة .[12] تظهر المعطيات السابقة إذاً تفوق الإناث في دراسة

التخصصات التكنولوجية مع بقاء الفجوة كبيرة في الإسهام بميدان العمل. ولعلّ بالإمكان إرجاع هذا الواقع إلى سيطرة العادات والتقاليد المجتمعية التي تحبذ فكرة الزواج على العمل بالنسبة للمرأة، إلى جانب حداثة الدول العربية فيما يخص التحول للاقتصاد الرقمي وذلك لكونها مستهلكاً للتكنولوجيا.

ثالثاً: التحديات التي تواجه توظيف النساء في الاقتصاد الرقمي:

يوفر النمو في الاقتصاد الرقمي مجالاً مهماً لتحقيق سبل عيش مريحة من خلال اعتماد الأصول الرقمية وقد أثبتت مشاركة النساء في المنصات الرقمية أنها تتصدى للعديد من التحديات التي تواجهها النساء وذلك من خلال منح المرأة المرونة من حيث الوقت والتنقل وتسهيل الوصول إلى الأسواق المفتوحة(7)، مع ذلك تواجه المرأة العديد من التحديات التي تقف عائقاً بوجه تمكين المرأة في سوق العمل الرقمي وسنتناول أبرز تلك التحديات:

1- **الفجوة الرقمية:** تتجسد الفجوة الرقمية بين الذكور والإناث بعدة مؤشرات منها نسبة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك إمكانية استخدامها، وعدد العاملين في مجال العلوم والرياضيات.

وتؤكد الإحصائيات على اتساع الفجوة الرقمية على مستوى العالم، وتسجل الإناث معدلات متدنية مقارنة بالذكور في مجال استخدام شبكة الانترنت. غير أن الفجوة تقلصت بعض الشيء في الدول المتقدمة بين عامي 2003 و2019، في حين توسعت في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والمنطقة العربية، وبلغت الزيادة في الفجوة الرقمية بين الجنسين في الدول العربية 5 في المئة خلال نفس الفترة الزمنية السابقة. وعلى مستوى استخدام شبكة الانترنت، تنخفض نسبة الاناث عن الذكور على صعيد استخدام الانترنت، إذ سجلت نسبة استخدام الانترنت للذكور حوالي 68.5 في المئة بينما انخفضت لدى النساء بنسبة 61.1 بالمائة .(13)

يعد الوصول إلى اتصال إنترنت موثوق به وبأسعار معقولة حجر الأساس للاقتصاد الرقمي. وفي حين تقلصت الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت على الصعيد العالمي، فإنها لا تزال كبيرة في العديد من البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً.

أيضاً تظهر الفجوة الرقمية بين الجنسين في الحصول على خدمات الهاتف المحمول، ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمتلك فقط 48 في المئة من النساء هاتفاً محمولاً، أي أقل من الرجال بمقدار 8 نقاط مئوية .(14)

2- **رقمنة الوظائف ومخاطر فقدانها:** يشكل خطر فقدان الوظائف في المستقبل أحد أبرز التحديات التي تواجه عمل المرأة في الاقتصاد الرقمي. وتشير التقديرات إلى أنّ 9 في المئة من الوظائف معرضة بدرجة كبيرة لخطر الأتمتة في دول التعاون الاقتصادي والتنمية، وستكون 70 في المئة من المهام في تلك الوظائف آلية، و25 في المئة يمكن أن يطالها التغيير بشكل كبير(15). وضمن هذا السياق تؤكد الدراسات أن بعض الصناعات الكبيرة التي تعمل ضمنها النساء معرضة لخطر الأتمتة مثل وظائف الخدمات في مجال الأغذية والمشروبات وتجارة التجزئة. بينما تكون المهن التي يسيطر عليها الرجال مثل التصنيع والبناء والنقل أقلّ عرضة لخطر الأتمتة. ومع ذلك تبقى أمام النساء فرصة للعمل ضمن قطاعات التعليم والعمل الاجتماعي والرعاية الصحية، وهي مجالات تسيطر عليها النساء، وتعدّ أقل عرضة أقل لأتمتة الوظائف. وإجمالاً لا تشكل رقمنة الوظائف خطراً كبيراً على فقدانها، إنما يتم خلق وظائف جديدة

لتقديم خدمات لم تكن موجودة سابقاً في مجال آخر وعلى سبيل المثال وجود تقنية السيارات ذاتية القيادة لم يؤدِّ إلى استبدال الروبوتات بالسائقين وذلك لأسباب قانونية وأخلاقية متعلقة بالسلامة.(16)

3-غياب الحماية الاجتماعية في الاقتصاد الرقمي: تعدّ الحماية الاجتماعية حقاً من حقوق الانسان ويتوجب على الدول والشركات توفير هذا الحق، غير أنّ حداثة الاقتصاد الرقمي أهملت توفير الحماية الاجتماعية للعاملين ضمن هذا الاقتصاد. إذ تواجه النساء العاملات في الوظائف الرقمية تحدياً أساسياً وهو حرمان النساء العاملات في مجال الوظائف الرقمية من حق التفاوض على الأجور بشكل يتناسب مع الجهد المبذول(17). ليس هذا فقط وأيضاً تفتقر النساء إلى حق الحصول على إجازة المرض أو الأمومة أو حتى معاش التقاعد أو تعويض.(18)

4-العراقيل الرقمية في مجال الخدمات المالية: يؤدي الشمول المالي (أي زيادة عدد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض الذين يحصلون على الخدمات المالية ويستخدمونها) دوراً مهماً في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي(14). وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أظهرت نتائج مسح المؤشر العالمي للشمول المالي وللتحديث الثالث على التوالي (2011، 2014، 2017) أنّ هذه المنطقة تشهد أدنى مستوى في العالم من حيث امتلاك النساء لحساب بنكي بنسب لم تتجاوز 35 في المئة، فيما بلغت نسبة امتلاك حسابات على الهواتف المحمولة في المنطقة قيمة ضئيلة لا تتعدى 7في المئة. علاوة على ذلك فإن 33 في المئة من البالغين في المنطقة أرسلوا أو تلقوا مدفوعات رقمية، مقابل 44 في المئة في البلدان النامية الأخرى، و91 في المئة في البلدان مرتفعة الدخل. وحتى في الدول العربية المتقدمة في مجال التحول الرقمي مثل الامارات والسعودية، ما زال النقد هو طريقة الدفع المفضلة، إذ إن 51 في المئة من البالغين يدفعون نقداً عند التسليم لمشتريات التجارة الالكترونية .(19)

5-الأمية: تعد الأمية من أبرز التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي، إذ تعاني نسبة كبيرة في البلدان الفقيرة من انتشار الأمية. وسجلت الأمية بين الإناث في الدول العربية حوالي 32.8 في المئة سنة 2017، فيما بلغت نسبة الأمية بين الشابات من الإناث حوالي 15.8 وراوحت نسبة أمية الإناث في الفئة العمرية من 15إلى 24 سنة في عام 2017 بين 6 في المئة في الأردن و17.3 في المئة في اليمن. وتسجل المغرب 6.5 في المئة وتونس 2.2 في المئة وفي مصر 7.2 في المئة.(20)

6-الفقر: كيف يمكن أن نتحدث عن مشاركة النساء في الاقتصاد الرقمي في ظل نسب الفقر المرتفعة لدى فئات كبيرة من النساء؟ ذلك أن الاقتصاد الرقمي يتطلب امتلاك أجهزة ذكية باهظة الثمن وتتطلب توفر خدمة انترنت للجميع بجودة مقبولة وبتكلفة معقولة. وقد أشار تقرير اتحاد مشغلي وشركات الهواتف المحمولة، وهو تجمع دولي اشتمل في عام 2018 على أكثر من 800 شركة مشغلة للهاتف الجوال في العالم، إلى أن عدد النساء اللواتي يمتلكن هواتف محمولة على مستوى العالم أقل بحوالي 184 مليوناً من الرجال، ويوجد حوالي 1.2 مليار امرأة لا تستخدم الإنترنت على الهاتف المحمول في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتبلغ الفجوة في استخدام الإنترنت على الهاتف المحمول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 21 % مقارنة بنسبة لا تتجاوز 4 %في أوروبا ووسط آسيا .(14)

فضلًا عن ذلك فإنّ المرأة تعاني في الاقتصاد الرقمي من بعض السلبيات ويأتي في مقدمتها التعرض للتحرش الالكتروني من قبل العملاء .إذ على الرغم من قدرة الشركات على مراقبة اتصالات الموظفين الرقمية لتتبع الإنتاجية

وحماية خصوصية معلومات الشركة، إلا أنه لا يتم إيلاء مسألة حماية النساء من التحرش الإلكتروني الاهتمام الكافي، وذلك حرصًا على عدم خسارة العملاء. كما تتسبب الأعراف الاجتماعية بتقييد وصول المرأة إلى التقنيات الرقمية

رابعاً: واقع مشاركة النساء ضمن الاقتصاد الرقمي في سورية:

شهد العام 2009 أولى الخطوات الحكومية باتجاه التحول الرقمي وذلك بإقرار قانون المعاملات الالكترونية لعام 2014، المتمثل بالسماح باستعمال الوسائل الالكترونية في المعاملات وكذلك في العلاقات مع الدوائر الحكومية، وإثبات العقود والوثائق والرسائل الموقعة الكترونياً في الإثبات. بالإضافة إلى سن قانون تأسيس الشركة السورية للمدفوعات عام 2013 بهدف إنشاء البنى التحتية اللازمة لخدمات الدفع الالكتروني .[21]

وقد أقرت الحكومة السورية استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية التي تتضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (2021 – 2023) وهي المرحلة التأسيسية. ثم المرحلة الثانية (2023 – 2027) وهي مرحلة الانتقال إلى الخدمات التفاعلية. وأخيراً المرحلة الثالثة (2027 – 2030) وهي مرحلة التحول الرقمي. كما تضمنت خطة الاستراتيجية ثلاثة محاور وهي: 1–تفعيل الخدمات الحكومية الإلكترونية 2–تحسين كفاءة الأداء الحكومي 3–البنية التمكينية للتحول الرقمي .[22]

مع انتهاء الفترة التأسيسية للتحول الرقمي في سورية، تم تفعيل إمكانية الحصول على بعض الخدمات الحكومية الكترونياً مثل الحصول على جواز السفر وتفعيل الدفع الالكتروني عبر الحسابات البنكية أو من خلال شركات الاتصالات.

تركت الحرب على سورية آثارًا سلبية كبيرة في قطاع الاتصالات وعطلت مشاريع التحول الرقمي، مع ذلك لم تتوقف شبكة الإنترنت أو الاتصالات عن العمل وبقيت سورية حاضرة في بعض مؤشرات التحول الرقمي. وأشار تقرير الاسكوا التنمية من أجل التكنولوجيا في المنطقة العربية إلى أنّ نسبة انتشار الهاتف النقال بلغت حوالي 85.7 في المئة. بينما بلغت نسبة الأسر التي لديها اتصال بالإنترنت قرابة 45 في المئة، فيما بلغت نسبة المشتركين بالإنترنت للسرعات التي تراوح بين 259 كيلوبايت في الثانية و2 ميغابايت حوالي 95.88 بالمائة. في حين لم تتجاوز نسبة المشتركين للسرعة من 2 إلى 10 ميغابايت في الثانية 4.1 في المئة فقط. [23]

وعلى مستوى التحول الرقمي على الصعيد الاقتصادي، يعتبر قطاع الخدمات الأكثر رقمنة يليه قطاع الصناعات التحويلية، بينما حقق القطاع الزراعي درجة رقمنة منخفضة .[21]

وبناء على ما تحقق من تحوّل رقمي في سورية، نجد أن كلاً من قطاعي الخدمات وبشكل خاص التجارة الإلكترونية هو الشكل الأبرز للاقتصاد الرقمي في سورية. ونظراً لحداثة التحول الرقمي في سورية لا تتوفر المعلومات الكافية حول الاقتصاد الرقمي في سورية–من حيث الحجم والإيرادات وحجم العمالة ومقدار الفجوة الرقمية بين الجنسين.

أما بالنسبة لموقع النساء والشابات السوريات ضمن الاقتصاد الرقمي كعنصر أساسي مبتكر ومطور للبنية الرقمية للاقتصاد الجديد، توفر لنا بيانات المكتب المركزي للإحصاء معطيات حول نسبة الخريجات الإناث من التخصصات العلمية ذات الصلة بتطوير الاقتصاد الرقمي.

جدول يبين عدد الخريجين في الجامعات السورية الحكومية في التخصصات العلمية والهندسية للعام 2019-2020 [24]

الكلية	ذكور	النسبة المئوية	إناث	النسبة المئوية	الإجمالي
هندسة معلوماتية	403	48.2	432	51.8	835
تكنولوجيا الاتصالات	80	32.3	167	67.7	247
هندسة تقنية	177	35	328	65	505
العلوم التطبيقية	215	70.2	91	29.8	306
العلوم	1400	29.8	3296	70.2	4696

المصدر: الجدول(1) من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء للعام 2019-2020

وتظهر لنا بيانات الجدول تفوقاً للإناث على الذكور في التحصيل العلمي في عدد من التخصصات العلمية. هذا وقد بلغت نسبة الخريجات من كلية الهندسة المعلوماتية 51.8 في المئة مقابل 48.2 في المئة للذكور، في حين بلغت النسبة في اختصاص تكنولوجيا الاتصالات 67.7 للإناث مقابل 32.3 في المئة للذكور، وتفوقت الإناث الخريجات من كلية العلوم إذ سجّلن نسبة 70.2 في المئة مقابل 29.8 في المئة للذكور، بينما تفوق الذكور على الإناث في مجال العلوم التطبيقية بنسبة بلغت 70.2 في المئة-مقابل 29.8 بالمائة للإناث.

في ضوء البيانات السابقة، تشترك سورية مع باقي الدول العربية بتفوق الخريجات الإناث في عدد من التخصصات العلمية ذات الصلة بالتحول الرقمي، ويبقى السؤال المهم: هل يتم ترجمة هذا التفوق في سوق العمل؟

في ظل ظروف الحرب لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال، غير أنه بالإمكان تلمس بعض الملامح الأساسية لمشاركة النساء والشابات السوريات في الاقتصاد الرقمي من خلال متابعة منصات التواصل الاجتماعي، حيث نجد تسجل حضور جيد للإناث في مجال التجارة الإلكترونية سواء بالعمل في التسويق الإلكتروني أو تسويق المنتجات اليدوية التي صنعتها النساء ويتم تسويقها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبدرجة كبيرة على موقع الفيسبوك. أيضاً للنساء الحصة الأكبر في شغل وظيفة خدمة العملاء وإدخال البيانات وصناعة المحتوى الرقمي والترجمة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

أسهم الاقتصاد الرقمي في توفير وإحداث العديد من فرص العمل في ميادين متنوعة من الاقتصاد، وتعد فرص النساء والشابات مشجعة للغاية، وخاصة أن المجالات التي دأبت المرأة على العمل بها (التعليم، الرعاية الصحية، والمجالات الاجتماعية) غير معرضة لخطر الأتمتة بشكل كبير، وتحتاج النساء إلى تعزيز مهاراتهن في المجالات التي يحتاجها الاقتصاد الرقمي ويأتي في مقدمتها البرمجة وتحليل البيانات وصناعة المحتوى الرقمي القائم على الابتكار.

هذا ولم تسجِّل المرأة سوى نسبة مشاركة متواضعة ضمن الاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى استمرار النساء بأداء الأعمال التقليدية التي طالما عملن بها مثل الأعمال الإدارية والتسويق والتجارة الإلكترونية والتعليم .وبالمقابل فقد فإنّ حضور النساء في الوظائف التكنولوجية في كبرى شركات التقنية العالمية يبقى ضئيلا والمفارقة التي يسجِّلها واقع النساء في الدول العربية في هذا الصدد إنما تتجلى في ارتفاع نسب الإناث خريجات التخصصات العلمية المرتبطة بتطوير الاقتصاد الرقمي، في مقابل انخفاض مشاركتهنّ في سوق العمل الرقمي.

تواجه النساء عدداً من التحديات التي تحد من مشاركتهن الفعالة في الاقتصاد الرقمي، ومنها معاناتهن من الأمية الرقمية بشكل خاص ومن الأمية عمومًا الأمر الذي يضاعف ما يواجهن من مشكلات في هذا المجال. يضاف إليها تحديات أخرى كالفقر والعادات والتقاليد التي تمنع النساء من استخدام الوسائل الرقمية أو الوصول إليها، هذا ناهيك عن عدم امتلاك النساء حسابات بنكية لتسهيل عملهن بالاقتصاد الرقمي، وحرمان النساء من مزايا الحماية الاجتماعية مثل الحصول على تعويض نهاية الخدمة أو إجازات الأمومة أو إجازات مدفوعة الأجر عند المرض.

تصنف سورية على أنها من الدول الواعدة في مجال الرقمنة، وهي تنفذ استراتيجيتها للتحول الرقمي التي من المتوقع أن تنتهي بحلول 2030. وتجدر الإشارة أخيراً، في ما يخصّ مجال التعليم، إلى أن الإناث تفوقن بالتحصيل العلمي في الاختصاصات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات ومن المتوقع أن تسجل النساء والشابات السوريات حضوراً مهماً ومتزايداً ضمن الاقتصاد الرقمي، ذلك أن الحرب فرضت على العديد من النساء إلى مهمة إعالة أسرهن في ظل ظروف الحرب التي عانت منها سورية وما اقترن بها من أزمات اقتصادية، وهذا عامل أساسي لمشاركة النساء ضمن الاقتصاد الرقمي من شأنه أن يميز واقع عمل النساء في سورية عن الدول العربية الأخرى.

التوصيات:

– العمل على إنشاء بنية تحتية لتحسين المهارات الرقمية للمرأة مع مراعاة المستويات المنخفضة للتعليم الرسمي في البلدان الفقيرة، لذلك يجب على الحكومات القيام بمبادرات تركز على تعليم النساء أساسيات البرمجة ومهارات التفكير النقدي والتواصل وحل المشكلات والتفكير الإبداعي والتفاوض لضمان المشاركة الفعالة ضمن الاقتصاد الرقمي.

– صقل وتطوير مهارات النساء في الأعمال الأقل تعرضاً لخطر الزوال بسبب الأتمتة وذلك من خلال تعزيز الاستثمار في البرمجيات التي تسهم في نشر تلك الأعمال ضمن منظومة الاقتصاد الرقمي وخاصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية بما ينعكس إيجاباً على تعزيز فرص مشاركة النساء ضمن الاقتصاد الرقمي بالإضافة إلى تحقيق استدامة تلك الأعمال.

– القيام بمبادرات مشتركة بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني تهدف إلى تزويد النساء بإمكانية الوصول إلى الموارد الرقمية والتعليم والمهارات والدعم المالي.

– إصدار تشريعات تضمن حقوق النساء في الحماية الاجتماعية من خلال الحصول على إجازات مدفوعة الأجر مثل المرض والأمومة والحصول على تعويضات مالية بعد انتهاء العمل، هذا بالإضافة إلى الحفاظ على خصوصيتها ضمن الوظائف الرقمية وحمايتها من التحرش الإلكتروني من خلال إنشاء أنظمة تراقب الأعمال الرقمية وتحظر انتهاك الخصوصية.

– إطلاق مبادرات مشتركة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في سوريا تستهدف تزويد الإناث بالمهارات الرقمية والبرمجية بالإضافة إلى المهارات الناعمة في المدارس والجامعات وفي الأرياف وفي مراكز تنمية المرأة من أجل دمج النساء في الاقتصاد الرقمي بما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي من خلال تعزيز قدرات النساء في المجتمع لتحقيق مشاركة تتلائم مع إمكانيات ومهارات وحجم النساء في المجتمع.

Reference

1-Lenny N. R, **Manoj Nayak and Rhifa Ayudhia.women in digital economy**. 2023. https://www.microsave.net/2023/01/13/women-in-the-digital-economy/.

2. الاسكوا. مسرد المصطلحات **Terminology glossary**، الأمم المتحدة، 2014.

ESCWA. **Terminology glossary**, United Nations, 2014.

3. حميدي، عبد الرزاق، اقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة: مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الجزائر، الملتقى الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 2008.

Hamidi, Abd al-Razzaq, **Knowledge Economy and Enhancing the organization Competitiveness: With Reference to the Case of Algeria**, Algeria, Fourth Forum on: Competition and Competitive Strategies for Industrial Enterprises Outside the fuel Sector in Arab Countries, 2008.

4- البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة- الاقتصاد الرقمي، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/digital-economy

The official gate of the United Arab Emirates Government – the digital economy, https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/digital-economy

5-السيد مصطفى، عبد الرحمن، دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية،2022، 13 (3)،.1437-1460

El-Sayed Mustafa, Abdel-Rahman, **The Role of the Digital Economy in Economic Growth**, Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research,2022, 13(3), 1437-1460.

6- Shamika. N. **How to unlock women's potential in the digital economy**, UNCTAD ,2023. https://unctad.org/news/how-unlock-womens-potential-digital-economy

7- UN Women, **Understanding the impact of digital assets on women in the informal service sector,**2020. https://asiapacific.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20ESEAsia/Docs/Publications/2020/10/in-Understanding-the-Impact-of-Digital-Assets-on-Women-in-the-Informal-Service-Sector.pdf

8- Adebiyi, I. **Digitisation and women in the workforce: Exploring the impact of the gig economy on female 'participation' and 'status' in the labour market** .Granite Journal: a Postgraduate Interdisciplinary Journal: Vol. 3, No. 2.2019. 53-65. https://www.abdn.ac.uk/pgrs/documents/Granite%20Digitisation%20and%20women%20in%20the%20workforce,%20Adebiyi,%20pp%2053-65.pdf

9- الإسكوا، آفاق الاقتصاد الرقمي في البلاد العربية، الأمم المتحدة، بيروت، 2018 .

ESCWA. Prospects for the Digital Economy in the Arab Countries, United Nations, Beirut,2018.

10- JMP, **The Online Platform Economy: Has Growth Peaked?**, JPMorgan Chase & Co. Institute,2016.

11- RSA, **Good Gigs: A Fairer Future for the UK's Gig Economy**, Royal Society for the encouragement of Arts, Manufactures and Commerce,2017. https://www.thersa.org/globalassets/pdfs/reports/rs a_good-gigs-fairer-gig-economy-report.pdf.

12- الاسكوا،التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، .الأمم المتحدة، بيروت،2020.

ESCWA, **Arab Sustainable Development Report 2020**, United Nations, Beirut,2020.

13- الإسكوا، نشرة التنمية من أجل التكنولوجيا في المنطقة العربية، آفاق عالمية وتوجهات إقليمية. الأمم المتحدة بيروت، 2019.

ESCWA, **Bulletin of Development for Technology in the Arab Region, Global Perspectives and Regional Directions.** United Nations Beirut.2019.

14-التايب، عائشة، الرقمنة والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية: التحديات والرهانات، المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل، 2022،2 (1) .1-19

Altaib, Aisha, **Digitization and Economic Empowerment of Arab Women: Challenges and Stakes**, International Journal of Women and Child Studies, Vo. 2, No. 1, 2022, 1-19.

15- OECD , **Automation and independent work in a Digital Economy**, OECD Policy Briefs on the Future of Work, May 2016. http://www.oecd.org/employment/emp/Policy%20brief%20-%20Automation%20and%20Independent%20Work%20in%20a%20Digital%20Economy.pdf

16- OECD ,**POLICY BRIEF ON THE FUTURE OF WORK - Going Digital: The Future of Work for Women ,** 2017. http://dx.doi.org/10.1787/888932315602

17- Graham M., and J. Woodcock. **Towards a Fairer Platform Economy: Introducing the Fairwork Foundation.** Oxford, UK: Oxford Internet Institute and University of Oxford.2018.

18- Maria Dolores Picot and Kerstin Spath, **Women and the Future of the Digital Economy in Asia Decent work for all?,** Friedrich-Ebert-Stiftung, 2020. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/singapur/16217.pdf

19- المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، 2018.

Economic Observatory for the Middle East and North Africa, **New Economy for the Middle East and North Africa,** World Bank, 2018.

20- صندوق النقد العربي 2019 ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019.

- Arab Monetary Fund 2019, **United Arab Economic Report**, 2019.

21- قعلول، سفيان؛ طلحة، الوليد، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، دراسات اقتصادية، العدد 71، صندوق النقد العربي، 2020.

Qalloul, Sufyan; Talha, Al-Waleed, **The Digital Economy in the Arab Countries: Reality and Challenges**, Economic Studies, Issue 71, Arab Monetary Fund, 2020.

22- وزارة الاتصالات والتقانة، استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية، 2020.

Ministry of Communications and Technology, **Digital Transformation Strategy for Government Services in the Syrian Arab Republic**, 2020.

23- الاسكوا، تقرير التنمية العربية 2019 نحو التمكين وضمان شمول الجميع، بيروت.2019.

ESCWA, **Arab Development Report 2019 towards empowerment and ensuring inclusion for all**, Beirut.2019.

24-المكتب المركزي للإحصاء، http://cbssyr.sy/

Central Bureau of Statistics, http://cbssyr.sy/